

## أثر تحرير السياسة التجارية على المؤشرات الاقتصادية الكلية

د. بن موسى كمال\*

### Abstract:

The purpose of the economic policies is to reach economic stability, which can realized through the three following main goals: high progress rates, controlling the inflation rates and reducing unemployment rates.

The economic experiments showed that depending on central planning methods generally failed in reaching economic stability. However, economic liberalization doctrine followers called for setting market mechanism to liberate financial and business transactions in managing economic activities. Liberating trade policies got a great interest in the economic reforming programs followed by the developing countries putting into consideration the importance of foreign trade in the economic growth level and in discharging of the economic surplus through borders depending on the opportunities that the economic globalization provides.

**Key words :** International trade, the growth, the employment, quantities restrictions, customs tax, export.

### مستخلص:

تهدف السياسات الاقتصادية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولا يتحقق هذا الاستقرار إلا من خلال تحقيق ثلاثة أهداف، وهي تحقيق معدلات نمو مرتفعة، والتحكم في معدلات التضخم والتقليل من معدلات البطالة. وتكشف التجارب الاقتصادية أن الاعتماد على أسلوب التخطيط المركزي فشل في كثير من الأحيان في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم تعالت أصوات أنصار مذهب التحرر الاقتصادي لاعتماد آلية السوق في تسيير النشاط الاقتصادي. وقد حظي موضوع تحرير السياسة التجارية بأهمية كبيرة في برامج الإصلاح الاقتصادي للدول النامية باعتبار أهمية التجارة الخارجية في حفز النمو الاقتصادي وتصريف الفائض الاقتصادي عبر الحدود في ظل الفرص التي تتيحها العولمة الاقتصادية.

**الكلمات المفتاحية:** التجارة الخارجية، النمو، التوظيف، القيود الكمية، الرسوم الجمركية، المناطق الحرة، الصادرات.

### 1- تحرير التجارة الخارجية وأثرها على البطالة

أثار موضوع تحرير التجارة الخارجية وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية نقاشا محتدما بين المفكرين الاقتصاديين بداية من منتصف القرن الماضي. فمن الاقتصاديين من يرى إلى تحرير التجارة الخارجية بنظرة تشاؤم وريبة باعتبارها تؤدي إلى تقويض نمو الصناعات المحلية الوليدة والواعدة ما يضعف من قدرة الدولة على التصدير، وتقليص سيطرة الحكومة والاعتماد على نحو غير منضبط على العوامل المجهولة في السوق، وسيادة المنافسة غير الشريفة بين اقتصاديات الدول بناء على القاعدة " نمي نفسك بإفكار

\* - أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 3.

جارك". في حين يرى الكثير من الاقتصاديين أن لتحرير التجارة الخارجية أثارا طيبة على مجمل النشاط الاقتصادي للدولة من خلال رفع معدلات نمو الإنتاج، واستغلال وفرات الحجم، ورفع معدلات التصدير وتنويعه وتخفيض العجز في الميزان التجاري.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الكشف عن إسهام تحرير التجارة الخارجية في رفع مستوى التشغيل والتوظيف بشكل عام من خلال الدراسات النظرية والنظر في واقع بعض الدول التي شهدت تحررا في سياساتها التجارية.

### أ- محتوى تحرير التجارة الخارجية

يقصد بتحرير التجارة الخارجية إلغاء الحواجز والقيود التي تحول دون انتقال السلع والخدمات بين الأسواق الوطنية وهو ما يؤسس لفكرة " السوق العالمية"، وتحرير التجارة الخارجية بهذا المعنى تعد من أهم مؤشرات الانفتاح على الأسواق الدولية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

إن تحرير التجارة الخارجية كمطلب يندرج ضمن الإصلاح الاقتصادي الشامل يتضمن إعادة هيكلة خمسة سياسات فرعية، وهي<sup>1</sup>:

- **سياسات الاستيراد**: تتضمن هذه السياسات إلغاء القيود الكمية- أو ما يعرف بنظام الحصص- وتخفيض الرسوم الجمركية وتوحيدها. وتهدف هذه الآلية إلى ربط تسعير المنتجات المحلية بالسوق المالية العالمية ومن ثم ضمان منافسة سعرية متماثلة للمنتجات الأجنبية والمنتجات المحلية، وتخفيض الحماية الفعلية للصناعات والمنتجات المحلية والاتجاه نحو سياسة أكثر حيادية بين التصدير والاستيراد. وتتضمن عملية تخفيض الرسوم الجمركية عدة طرق، منها: تخفيض متكافئ لكافة الرسوم، أو تخفيض معدلات الرسوم التي تتعدى حدا معينا، أو تخفيض الرسوم شديدة الارتفاع.

- **سياسات تشجيع الصادرات**: لجأت الكثير من الدول النامية بعد حصولها على استقلالها إلى انتهاج سياسة تشجيع الصادرات والتي تتضمن فتح منافذ لتسويق المواد التي تتميز فيها بميزة نسبية على مستوى الأسواق الدولية. وتهدف هذه السياسة أساسا إلى: الحصول على العملة الصعبة تكون كافية لاستيراد المنتجات الرأسمالية والاستهلاكية التي يحتاجها المجتمع، خلق فرص عمل جديدة، إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات، وتسريع معدلات النمو الاقتصادي. غير أن نجاح هذه السياسة يتطلب توفير مجموعة من المقومات والشروط، من أهمها: خفض الرسوم الجمركية على المستوردات من السلع الوسيطة التي تدخل في إنتاج السلع المعدة للتصدير، توفير البنية التحتية الأساسية لتسهيل عملية نقل المنتجات إلى الموانئ والمطار كالمخازن ووسائل نقل موثوقة ومن شأن هذا أن يقلل من تكلفة التصدير، مرونة الجهاز الإنتاجي في الاستجابة للطلبات الخارجية من خلال وجود

<sup>2</sup>- حسان خضر، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت:

تسهيلات مالية وائتمانية وشبكة اتصالات قوية وكادر متميز، وتنوع قاعدة المنتجات المعدة للتصدير حتى لا يصاب قطاع التصدير بالانكماش في حال اضطراب سوق منتج معين على المستوى الدولي.

- **سياسات سعر الصرف:** تكتسي طريقة تحديد سعر عملة دولة ما عاملا هاما في تحفيز الصادرات وزيادة معدلاته، حيث تقييم سعر صرف أعلى مما يجب من شأنه أن يؤدي إلى تباطؤ نمو قطاع التصدير وهروب رأس المال إلى الخارج. وهذا ما يفسر سلوك الحكومة الصينية حينما تلجأ إلى تخفيض عمدي في سعر صرف عملتها مقابل العملات الأخرى لإعطاء ميزة تنافسية سعرية لمنتجاتها في الأسواق الدولية، والحفاظ على مستوى مقبول من العملة الصينية في الصناعات المحلية. إلا أن هذه السياسة يجب مسايرتها بسياسات أخرى لتفادي الوقوع في شرك التضخم.

- **السياسات التجارية تجاه الشركاء التجارية:** تشير الكثير من الدراسات أن المكاسب الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية لا يكتمل نصابها إلا من خلال إقامة علاقات تجارية بين مجموعة من الدول التي تلتقي مصالحها في إزاحة القيود بين بعضها البعض. وتأخذ هذه العلاقات ثلاثة أشكال مختلفة، وهي: مفاوضات متعددة الأطراف مثل مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مفاوضات ثنائية مع الدول الصناعية أو من خلال الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية.

#### ب- علاقة تحرير التجارة الخارجية بمستوى التوظيف والعمالة

تعاطمت دور التجارة في تحفيز عملية النمو الاقتصادي وفي دفع عملية العولمة الاقتصادية حيث تضاعفت التجارة العالمية 460 مرة خلال الفترة 1970-1971 وبمعدل نمو سنوي يقدر بـ 2.7%، كما زادت حصتها من إجمالي الناتج العالمي من 36% سنة 1980 إلى 51% سنة 2006<sup>2</sup>. وقد ساهم الاعتقاد بدور تحرير التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي بروز مجموعة من العوامل، من أهمها<sup>3</sup>: تحول معظم الدول النامية التي اتبعت إستراتيجية إحلال الواردات نحو إستراتيجية التوجه نحو التصدير، والقبول الواسع بتحرير التجارة الخارجية في برامج الإصلاح الاقتصادي، وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة وما ولدته من زيادة حدة المنافسة الدولية في الأسواق العالمية وظهور التكتلات الاقتصادية والمناطق الحرة.

<sup>2</sup>- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية العربية في عالم متغير، سلسلة أوراق الجزيرة، العدد 11، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009، ص 07.

<sup>3</sup>- جمال الدين زروق، تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية، دراسات اقتصادية، العدد الأول، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص 03.

وتتفق اغلب الدراسات الاقتصادية حول العلاقة الايجابية بين تحرير التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، ذلك أن قيام الدولة بإنتاج وتصدير السلعة التي تملك فيها ميزة نسبية مع إزالة كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية على حركة هذه السلع هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وتوليد الدخل والارتقاء بمستوى التشغيل بما يحقق الرفاه لأفراد المجتمع.

ويمكن رصد أهم تأثيرات تحرير التجارة الخارجية على مستوى التوظيف والعمالة في النقاط التالية:

- تحرير التجارة الخارجية من شأنه توليد فرص عمل جديدة من جهة وفقدان وظائف عمل قائمة من جهة أخرى، حيث أن تحرير التجارة تحمل في طياتها عدم تدخل الدولة وانسحابها من النشاط الاقتصادي ما يؤدي إلى فقدان مناصب العمل نتيجة خصخصة القطاع العام وتخلي الحكومة عن التزاماتها بتوفير وضمان العمالة سيما بين فئة الخريجين من الجامعة. وما يزيد من تعميق ظاهرة البطالة هو استعاضة أرباب العمل وأصحاب المشاريع بالتقنية الحديثة بدل توظيف العمال سعياً لتخفيض تكاليف الإنتاج، وبالرغم من فقدان الآلاف لوظائفهم في سوق العمل الأمريكي نتيجة نمو قطاع التكنولوجيا بداية من تسعينيات القرن الماضي فإنه بالموازاة من ذلك تم خلق أكثر من 700 ألف فرصة عمل في مجال البرمجيات في الفترة 1995-1999<sup>4</sup>. في مقابل ذلك، فإن التقسيم الدولي للعمل وتخصيص الدولي في الإنتاج والتصدير قد يتيح للدول النامية التوسع في النشاطات والصناعات ذات الكثافة في اليد العاملة ما ينجر عنه من امتصاص جزء من اليد العاملة العاطلة.
- تحرير التجارة الخارجية في إطار التكتلات الاقتصادية من شأنه أن يرفع من مستوى تشغيل اليد العاملة من خلال خلق تجارة بين أعضاء التكتل، ويقصد بخلق التجارة التحول من منتجين غير أكفاء إلى منتجين أكفاء. فقد حققت المكسيك وفرة هائلة في مناصب العمل من خلال تحرير تجارتها وانضمامها إلى اتفاقية التجارة الحرة "الناقتا" مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.
- أضحت المبادلات التجارية الدولية، في ظل التطور التكنولوجي الهائل، لا تقوم على أساس الإنتاج السلعي فحسب، وإنما أصبحت مساهمة الخدمات في محتوى إنتاج السلع عاملاً رئيسياً في تحديد القدرة التصديرية لهذه السلع ومصدراً رئيسياً لزيادة الإنتاجية وتوفير فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني. وتشكل نسبة العمالة الموظفة في قطاع الخدمات في الدول الصناعية ما يزيد عن 70% من إجمالي التشغيل. وفي هذا الصدد فإن فتح التجارة الخارجية في مجال الخدمات في الدول النامية سوف يؤدي إلى استقطاب عمالة هامة خاصة تلك المتعلقة بالتعاقد من الباطن لخدمات الأعمال التي ما

<sup>4</sup> - Michael Mandel, The Coming Internet Depression, Prentice Hall, London, 2001, p33.

فتات تشهد تطورا هائلا في توليد مناصب العمل قدرت في الهند بحوالي مليون وظيفة جديدة<sup>5</sup>.

- إن تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية وإزالة القيود أمام حركة رؤوس الأموال تعد من أهم العوامل المساعدة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الوطني ما يساهم في زيادة توظيف العمالة سيما الماهرة منها لموائمتها مع طلبات شركات متعددة الجنسيات.

وعلى العموم يمكن القول أن نتائج تحرير التجارة الخارجية على مستوى العمالة يختلف باختلاف السياسة الاقتصادية المنتهجة والتصور الاقتصادي العام. وقد أثبتت الدراسات أن منهج التدرج في تحرير التجارة الخارجية مع تقييم النتائج المرحلية من أهم المناهج نجاحا في الاستفادة من مزايا تحرير السياسة التجارية. فالدول العربية كمجموعة مثلا لم تقلح في الرفع من قدرتها التصديرية حيث بقي معدل نمو الصادرات غير النفطية عند مستويات متدنية لم تتعدى نسبة 5%، وهذا ما انعكس سلبا على مستويات التشغيل في هذه الدول. وعلى مستوى الدول نجحت كل من تونس والمغرب ومصر في تحقيق توسع ملحوظ في توظيف العمالة في النشاطات الموجهة للتصدير، فمثلا تستقطب صناعة المنسوجات والملابس على 46% من العمالة الموظفة في القطاع الصناعي في تونس، وتمثل حصة المنتجات والملابس الجاهزة للتصدير حوالي 32% من إجمالي الصادرات التونسية. وفي المغرب العمالة في صناعة الملابس والمنسوجات إلى إجمالي العمالة في القطاع الصناعي بحوالي 42% وتشكل حصة المنسوجات والملابس الجاهزة نسبة 34% من إجمالي الصادرات المغربية. ومن ميزات هذه النشاطات أنها كثيفة اليد العاملة وأنها تسهم في توليد الدخول في المناطق الريفية.

كما ساهم تحرير التجارة الخارجية في بعض الدول العربية وتسليم مقاليد الإنتاج إلى القطاع الخاص إلى بروز عدد من الصناعات المحلية سيما في مجال الصناعات التحويلية من خلال إمداد هذه الصناعات بالمنتجات الأولية وشبه المصنعة المستوردة والمعفاة من الرسوم الجمركية ما انعكس إيجابا على قدرتها التنافسية للمنتجات الأجنبية، وقد عرفت تونس زيادة التشغيل في القطاع الصناعي المنافس للواردات جراء انخفاض تكاليف الإنتاج ويمكن ثم زيادة العمالة على المستوي القصير والمتوسط، ويرجع هذا أساسا إلى التخفيضات الجمركية على السلع الوسيطة الداخلة في إنتاج المنتجات المحلية. من جانب آخر قد تؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى حدوث تشوهات واختلالات في سوق العمل وارتفاعات في معدلات البطالة نتيجة تدهور واختفاء بعض الصناعات غير القادرة على منافسة السلع الأجنبية، والخاسر الأكبر من بين هذه الصناعات في تلك التي تعتمد على الدعم والإعانات الرسمية التي تتلقاها من الحكومات. ففي العراق مثلا، تشير الدراسات أن تحرير التجارة

<sup>5</sup> - جال الدين زروق، مرجع سبق ذكره، ص 06.

<sup>6</sup> - جمال الدين زروق، مرجع سبق ذكره، ص 30.

كان عاملا حاسما في ارتفاع معدلات البطالة حيث انتقل هذا المعدل من 19% سنة 2002 إلى 27.6% سنة 2006.

وقد نجحت معظم الدول العربية في كبح جماح ارتفاع معدلات البطالة المرافق لسياسة تحرير التجارة الخارجية من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات، من أهمها: إلزام الشركات الخاصة المحلية منها والأجنبية بالمحافظة على العمالة القائمة في المشاريع المراد خصصتها وشراءها، وتبني أسلوب التحرير التدريجي للتعريفات الجمركية أمام السلع المستوردة لحماية الإنتاج المحلي من المنافسة غير العادلة.

## 2- علاقة التحرر الاقتصادي بالنمو الاقتصادي

يري أنصار مذهب الحرية الاقتصادية أنه ثمة علاقة ايجابية بين حرية التجارة والنمو الاقتصادي حيث أن زيادة حجم الصادرات في دولة ما له ارتباط وثيق في دعم النمو الاقتصادي من خلال تعزيز مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات ما يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفع المستوى العامة للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات، وبالتالي إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير الزراعية ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاعات صادرات تتمتع بكفاءة إنتاجية عالية وعليه يصبح دور التجارة بمثابة آلة النمو التي تحرك وتدفع عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية<sup>7</sup>.

إن خفض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز الإدارية والمعوقات الكمية في وجه صادرات الدول يؤدي إلى تعزيز الاستخدام الكفاء للموارد الذي تنتج عنه مزايا تفوق بكثير ما تسير إليه التحاليل المعيارية للمواد ووفرات الحجم نظرا لوجود حافز واضح يدفع شركات التصدير إلى مسابقة التقنيات الحديثة وتحسين الإدارة فان هذه الشركات تستفيد من نقل التكنولوجيا من خلال الاحتكاك في نشاطها بالخبرة الأجنبية، مما يؤدي إلى الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وزيادة الإنتاج مما يولد ارتفاع العائد على الاستثمار الإنتاجي مما يسمح بزيادة تراكم رأس المال الثابت الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الاعتماد على التدفقات الرأسمالية الأجنبية. وتبرر النظرية الكلاسيكية فرضية العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي وفق المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية وتتلخص هذه المكاسب فيما يلي<sup>8</sup>:

<sup>7</sup> عابد بن عابد العبدلي، تقرير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 27، ص8-9.

<sup>8</sup> المصدر نفسه، ص09.

**مكاسب ساكنة** : وهي المكاسب التي تتحقق وفق قانون الميزة النسبية لـ "دفيد ريكاردو"، نتيجة التخصص الدولي في الإنتاج السلع حيث بعد هذا التخصص وسيلة لتعظيم مستوى الإنتاج واستغلال الموارد المتاحة إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية (مستوى التوظيف الكامل) وتحقيق الزيادة في الرفاهية لدى الشعوب المختلفة الناتجة من التبادل التجاري الحر

**مكاسب حركية** : وتتمثل في وفرات الحجم الناتجة عن توسع سوق صادرات ومنتجات قطاع التصدير فإذا كان الإنتاج خاضع لقانون تزايد الغلة فإن المكاسب التجارية التي تحققها الدولة من جراء تحرير تجارتها وزيادة صادراتها تتضاعف عن المكاسب الساكنة الصافية بالإضافة إلى حصولها على معارف تكنولوجية جديدة وتقنيات حديثة في الإنتاج وتدفق رؤوس الأموال وكذلك زيادة معدل التخصص الذي يؤدي إلى تحديث طرق وأساليب الإنتاج مما يؤدي في النهاية إلى المطاف إلى زيادة مستوى الرفاهية للمجتمعات

**مكاسب تصريف الفائض** : تغد التجارة الخارجية منفذا لفائض منتجات الدولة عن سوقها المحلي إلى الأسواق العالمية والتي لو بقيت في السوق المحلي فانه لن يتم بيعها وبالتالي تصبح هدار للموارد الاقتصادية، تعتبر المكاسب المحققة من تصريف فائض الإنتاج سببا وجيها في توسيع في حجم الصادرات بل هي مبدأ قيام التجارة الخارجية سعيا منها لتحقيق هذه المكاسب عملت الدول المتقدمة إلى تخفيض القيود الجمركية وإزالة المعوقات الإدارية والحواجز الكمية عن طريق إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي اعتمدت على إستراتيجية الانفتاح التجاري كأداة لتحقيق النمو ورفاهية الشعوب ويتضح لنا أن التجارة الدولية استطاعت أن تحقق نموا معتبرا بفضل إزالة الحواجز التي تحقق نموا معتبرا بفضل إزالة الحواجز التي تعيقها من تأسيس اتفاقية التعريف الجمركية إلى غاية بداية عمل المنظمة العالمية للتجارة في 1944"، حيث ارتفعت نسبة صادرات السلع والخدمات من 8,7% الناتج العالمي عام 1913 إلى 12,1% في عام 1973 ثم إلى 23,6% في عام 1996 وأصبحت تمثل الصادرات والواردات السلعية في عام 2000 حوالي 50% من الناتج العالمي". كما نلاحظ ارتباط نمو الإنتاج المحلي الإجمالي بنمو التجارة الخارجية، والجدول أدناه يوضح ذلك:

الجدول الأول : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتجارة في الدول الآسيوية مرتفعة الأداء

1995-1980

الدول	نمو الناتج المحلي الحقيقي		نمو الصادرات	
	1995-1990	1990-1980	1995-1990	1990-1980
كوريا	9,4	7,2	12	13,4
هونج كونج	6,9	5,6	14,4	13,5

<sup>9</sup> محمد صفوة قابل، الدول النامية والعلوم، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2003، ص62.

13,3	10	8,6	6,4	سنغافورة
14,2	14	8,4	7,6	تايلاندا
21,3	5,3	7,6	6,1	اندونيسيا
14,4	10,9	8,7	5,2	ماليزيا
15	11,1	7,7	6,9	المعدل
15,6	11,5	12,8	10,2	الصين
5,2	7,3	2,1	2,8	الدول النامية
6,4	5,2	02	3,2	الدول الصناعية

المصدر: خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية دار المناهج الطبعة الأولى عمان 2006 ص46

من الجدول الأول يتضح لنا أن الناتج المحلي الإجمالي لمختلف الدول الآسيوية ذات الأداء المرتفع شهد معدلات نمو مرتفعة كنتيجة لنمو التجارة (نمو الصادرات)، حيث أن نمو الصادرات من 11,1% كمتوسط للفترة 1990/1980 إلى 15% كمتوسط للفترة 1995/1990 أدى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 6,9% إلى 7,7% خلال نفس الفترة سابقة الذكر. هذا الارتباط كان في ظل الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية GAAT التي دعمت تحرير التجارة الخارجية من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتقديم المساعدات الفنية وتقديم الدعم للنشاط التجاري الخاص، وتسهيل دخول السلع وخروجها بالإضافة إلى الاهتمام بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية مما ضاعف من درجة الارتباط الموجود بين النمو الاقتصادي وتحرير التجارة. والجدول أدناه يوضح نمو الناتج المحلي الحقيقي في المناطق المتقدمة والاقتصاديات النامية والصاعدة ومدى ارتباطه بمعدلات نمو التجارة الخارجية:

الجدول 2 : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتجارة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية 1993-2012

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002-1993	السنوات المناطق
04	04	5,1	-0,7	2,8	5,4	5,3	4,6	4,9	3,6	3,3	إجمالي الناتج العالمي
1,9	1,6	3,1	-3,7	0,1	2,8	3,1	2,7	3,1	1,9	2,8	الاقتصاديات الصاعدة والنامية
6,1	6,4	7,3	2,8	06	8,9	8,2	7,3	7,5	6,2	4,1	اقتصاديات متقدمة
صادرات											
5,2	6,2	12,3	-11,9	2,1	6,8	9,1	6,5	9,6	4	06	الاقتصاديات المتقدمة
7,8	9,4	13,9	-7,7	4,7	10,2	10,6	12	15,4	11,7	8,3	الاقتصاديات الصاعدة والنامية
واردات											
04	5,9	11,7	-12,4	0,6	5,2	7,9	6,7	9,7	4,8	6,3	الاقتصاديات المتقدمة



الاقتصاديات الصاعدة والنامية	07	10,8	16,4	11,7	10,8	13,8	9,1	-8	14,9	11,1	8,1
------------------------------	----	------	------	------	------	------	-----	----	------	------	-----

**المصدر:** تقرير صندوق النقد الدولي آفاق الاقتصاد العالمي ص178-194، سنة 2012 توقعات من طرف الصندوق

يتضح من الجدول أعلاه، أن نمو التجارة العالمية يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. والملفت للانتباه أن نسبة نمو التجارة في الصادرات أو الواردات للدول الصاعدة والنامية كانت أكبر بكثير مما حققته الدول المتقدمة في 10 سنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى إزالة الحواجز الجمركية والمعوقات الإدارية بعد دخول هذه الدول في تحرير التجارة الخارجية مما أسهم في نموها وانعكس ذلك بوضوح على الناتج المحلي لهذه الدول.

لقد توسعت حصة التجارة العالمية في الناتج العالمي الذي يصل الآن إلى ثلاثة أضعاف مستواه في مطلع الخمسينات من القرن الماضي، وقد أسهم تحرير التجارة في ذلك من خلال تقليل الحواجز التجارية أولا في الاقتصاديات المتقدمة وفي وقت أقرب في كثير من البلدان النامية، بالإضافة إلى ذلك أصبح من المجدي أكثر تقسيم عمليات الإنتاج حتى تستطيع أن تخصص في مرحلة معينة من إنتاج السلع وأدى هذا إلى ظهور سلاسل عرض عالمية واليوم تعبر السلع الوسيطة الحدود عدة مرات قبل أن تتحول إلى المنتج النهائي.

إن الاقتصاديات الأكثر اندماج في تحرير التجارة يمكن لها أن تتطلع إلى حدوث دفعة قوية في النمو في المستقبل كما أنها تستطيع أن تضمن التحسن المستمر لنصيب الفرد من الناتج المحلي وذلك بفضل الرفع من كفاءة الإنتاج والمنافسة واكتساب الخبرات التكنولوجية مما يؤدي إلى حصولها على جودة صادراتها ونموها بصفة مستمرة التي تقود إلى نمو الدخل لهذه الدول. وما يثبت قوة الترابط بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي هي نتائج الأزمة المالية العالمية 2008 حيث قامت معظم الدول العالم باستخدام تدابير حمائية مما أدى إلى تراجع الاقتصاد العالمي. وحسب تقارير المنظمة العالمية للتجارة فقد فرضت مجموعة من الدول تدابير تجارية يصل عددها إلى 1153 خلال الفترة 2008-2010، حوالي ثلاثة أرباع هذه التدابير تفرض قيود على التجارة بينما أسهم ربعها في تخفيض مستوى حماية الواردات، أما مرصد التجارة العالمية GATT يشير إلى اتخاذ 1393 إجراء أثناء الفترة بين نوفمبر 2008 ونوفمبر 2010 منها 1087 إجراء تمييزا ضد الموردين الأجانب و306 إجراء تحريرا. وفرضت هذه التدابير في الاقتصاديات المتقدمة والصاعدة ومعظمها لم ينطو على تعريفات جمركية ولم تحدث زيادة كبيرة في الاستخدام الكلي للتعريفات الجمركية أو الحواجز التجارية المؤقتة مثل مكافحة الإغراق حيث لم تتجاوز تأثير هذه التدابير 02% من التجارة العالمية بالرغم من محدودية فرض هذه التدابير الجمركية بوجه عام. إلا أن استخدام كثير من البلدان تدابير غير جمركية مثل فرض قيود على تراخيص الاستيراد وشروط المحتوى المحلي كان له تأثير بليغ على انخفاض تدفقات

التجارة بما يتراوح بين 5% و8% متأثرة بفرض القيود مقارنة بتدفقات تجارة نفس المنتج بين الشركاء التجاريين غير المتأثرين بالتدابير الحمائية.

ونلاحظ من الجدول رقم 02 أن فرض تدابير الحمائية أدى إلى تراجع صادرات الدول المتقدمة بـ11,9% من 2008 إلى 2009 بينما صادرات الدول الصاعدة والنامية تراجعت بـ7,7% خلال نفس الفترة بينما الواردات فقد تراجعت الدول المتقدمة بـ12,4% بينما الدول الصاعدة فقد تراجعت بـ8% ما يوحي بأن تأثر هذه التدابير كان له انعكاس واضح على نمو التجارة مما أدى إلى انعكاس ذلك على نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث تراجع في الدول المتقدمة بـ3,8% بينما في الدول الصاعدة فقد تراجع بـ3,2% وعلى هذا الأساس يمكن لنا أن نستخلص أن تحرير التجارة من القيود التي تعيقها يعطي دفع لعجلة النمو الاقتصادي وذلك من خلال تعميق التخصص في الإنتاج والمكاسب التجارية التي تجنيها الدولة.

### 3- الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية كآلية لتحرير السياسة التجارية

يمر العالم اليوم بمرحلة تطور تدعم آليات السوق وتحرير الاقتصاديات تحت لواء المنظمة العالمية للتجارة وفي إطار الرغبة نحو تحقيق اندماج الكيانات الاقتصادية. ولذلك تضاعف الاهتمام بالسياسات التجارية خصوصا أنها أحد محددات السوق العالمية. وفي السنوات الأخيرة سيطر على السياسة التجارية في معظم الدول النامية الاعتقاد بأن الاندماج القوي في النظام التجاري العالمي سيخلق شروطا مواتية للنمو فيها، واختارت هذه الدول أسلوب سرعة تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر حتى تزيد من مساهمتها في التجارة الخارجية.

وتعد الجزائر من بين هذه الدول التي قامت بتحرير تجارتها الخارجية، وواجهت المؤسسات الجزائرية في خضم هذا التحرر منافسة غير متكافئة أثرت على سياساتها المالية والنقدية، ومن بين أهم العناصر التي سيكون لها الأثر الكبير من هذا التحرير الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية وكذا إلغاء القيود الكمية. وهذا ما سنتناوله بالتفصيل فيما يلي:

#### أ- الرسوم الجمركية:

تعتبر الرسوم الجمركية وسيلة من الوسائل المالية للرقابة على التجارة الخارجية، وتعرف الرسوم على أنها ضرائب تفرضها الدولة على السلع عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولا (واردات) أو خروجها (صادرات)، وغالبا ما تفرض هذه الرسوم على الواردات كوسيلة أساسية لتطبيق سياسة الحماية التجارية. كما تتميز في الرسوم الجمركية القيمة والرسوم النوعية والرسوم المركبة من حيث تحديد الرسم، كما نجد رسوم

جمركية تفرض بغرض مالي من أجل تحقيق إيراد لخزينة الدولة ورسوم حمائية والتي تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية<sup>10</sup>.

- القيود الكمية:

وهي وسيلة من الوسائل التجارية للرقابة على التجارة الخارجية، وتكون بفرض التحديد الكمي على الصادرات والواردات، وهذا الأسلوب من الرقابة يستعمل خاصة إذا كانت الدولة تواجه مشكلة عدم توفر النقد الأجنبي، لأنه في هذه الحالة فرض رسوم جمركية قد لا يقلل من الواردات إذا كان الطلب غير مرن<sup>11</sup>.

ويمكن المقارنة بين الوسيلتين كما يلي:

<sup>10</sup> - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: نظرة عامة عن بعض القضايا، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص297.

<sup>11</sup> - عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص

**الجدول رقم 03 : مقارنة الرسوم الجمركية بالقيود الكمية**

أوجه الاختلاف		أوجه التشابه
الرسوم الجمركية	القيود الكمية (نظام الحصص)	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- يوفر إيرادات لخزينة الدولة.</li> <li>- يلغي الاحتكار في السوق المحلية.</li> <li>- تعجز عن حماية السوق المحلي في حالة مرونة قليلة للطلب على السلع الأجنبية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ضياع حصيلة الدولة من إيرادات الرسوم الجمركية.</li> <li>- يكون احتكار في السوق المحلية.</li> <li>- أكثر كفاءة في حماية الاقتصاد المحلي في حالة طلب غير مرن أو قليل المرونة على السلع.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- كلاهما يؤدي إلى ارتفاع سعر السلعة، وبذلك سوف يقل الاستهلاك، وتخفيض الرفاهية الاقتصادية للمستهلك.</li> <li>- كلاهما يؤدي إلى حماية الإنتاج المحلي ويشجع منتجين جدد على دخول سوق الإنتاج نظرا لارتفاع السعر</li> </ul>

**ب- الآثار الناجمة عن تحريرهما:**

من خلال تحرير السياسة التجارية بالإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية أو إلغاء القيود الكمية (نظام الحصص) سيترتب عن ذلك آثار ايجابية وأخرى سلبية على السياستين المالية والنقدية المنتهجة من طرف الجزائر. وذلك من خلال مايلي<sup>12</sup>:

**■ الآثار الإيجابية:**

- تنوع الصادرات خارج المحروقات وإنعاش القطاعات الاقتصادية الأخرى الصناعية، الزراعية، والخدماتية.
- توسيع الأسواق الوطنية.
- ضمان فرض التخصص أي التخصص في المنتجات التي تتوفر لها الإمكانيات الاقتصادية والمواد المحلية اللازمة، وبالتالي سينجم عنه انخفاض تكاليف الإنتاج.
- تحسين الكفاءة الإنتاجية.
- الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية المتاحة.
- استفادة المؤسسات الوطنية من التقنيات والطرق الجديدة فيما يخص التمويل، الإنتاج، التسويق وكذا الصرامة في التسيير.
- تعزيز إمكانية الحصول على التكنولوجيا.
- توفير سلع وخدمات إضافية عالية الجودة ومنخفضة التكاليف.
- وضع محيط أكثر مرونة للمستثمرين الأجانب والوطنيين.
- تبسيط النظام التعريفي نحو سلم موحد ومحدد، يمكن من تسهيل عمل إدارة الضرائب ويضفي عليها الشفافية.

<sup>12</sup> - نسيم جبار، الشراكة الأورومتوسطية: واقع وأفاق مع إشارة لمحاولة الجزائر، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 138-140.

- تتولد فرص عمل جديدة من خلال زيادة المنافسة في السوق المحلية.

#### ■ الآثار السلبية:

- العجز في الميزان التجاري.
- عدم إمكانية حماية الصناعات الناشئة بالنسبة للدول الأقل تطورا مثل الجزائر.
- أخطار متعلقة بالبنية المستقبلية للمبادلات الخارجية.
- تزايد المخاطر على القطاع المصرفي.
- ارتفاع في عدد الواردات بدل مصادر أخرى في الادخار.
- تخفيض أسعار الصرف الذي يقترن بعملية التحرير وهذا ما يزيد من التكاليف وقد يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم.
- رفع نسبة الضرائب أو زيادة الوعاء الضريبي نظرا لانخفاض إيرادات الدولة في الفترة الأولى، وهذا ما يؤدي إلى زيادة أعباء المؤسسات.
- تقلص حجم الطلب على السلع المحلية وبالتالي تواجه المؤسسات المحلية منافسة شديدة يؤدي بها إلى الانسحاب من السوق.
- تدهور وضعية العمال في الصناعات التي كانت تتمتع بالحماية.
- تدهور الوضعية المعيشية للفئات الفقيرة مع ارتفاع الأسعار في الفترة القصيرة.

#### 4- آثار تحرير السياسة التجارية على البيئة التجارية

تتطلب عملية تحرير التجارة الخارجية حصول مجموعة من التغيرات في البيئة التجارية من إصلاح للمنظومة المصرفية والتخفيف من إجراءات التصدير والاستيراد وسن مجموعة من التشريعات المساعدة على هذا التحرير. ويفرز التحرير التجاري بدوره في عملية لاحقة مجموعة من التأثيرات على البيئة التجارية يمكن ذكرها في النقاط التالية:

##### أ- تشجيع التصدير:

لقد أثبتت العديد من الدراسات أن الدول النامية التي عملت على تحرير التجارة حققت تحسنا في أداء قطاع التصدير، وأن تحرير التجارة قد يجعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في السوق العالمية إذا ما تم تهيئة وتشجيع المؤسسات المستثمرة في ذلك وتوفير المناخ المساعد على ذلك. وتعتبر التجارة الخارجية جانب التصدير من أبرز التحديات التي تواجه الدول، حيث أنه يعتبر من المؤشرات التي تعكس مستوى تطور الاقتصاد وانفتاحه على الأسواق العالمية.

تكمن أهمية قطاع التصدير بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية في زيادة إيرادات الدولة من مختلف العملات الصعبة، وتوفير فرص عمل جديدة وتحسين مستوى دخل الفرد

وغيرها من الآثار الطيبة، ولذلك تسعى معظم الدول إلى توفير كافة أشكال الدعم لهذا القطاع الهام والحيوي في النشاط الاقتصادي.

ومن خلال ذلك يعتبر تشجيع مساهمة القطاع الخاص وإنشاء مناطق حرة لترقية الصادرات من العناصر المهمة التي تأثرت بسياسات الانفتاح والتحرير التجاري، سوف نتطرق لهذين العنصرين مع الإشارة إلى حالة الجزائر.

### ب- المناطق الحرة:

تكمن أهمية المناطق الحرة في الدور الذي تلعبه في تنشيط المبادلات التجارية والاستثمار والنشاط الصناعي والتصدير، إضافة إلى المساهمة في النشاط الدولي مع تبني سياسة تجارية حرة. ف جاء الاهتمام بهذا النوع من المناطق في إطار ما يعرفه العالم من تطورات في التكتلات الإقليمية وتحرير السياسة التجارية وإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى مدى مساهمة هذه المناطق في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال زيادة فرص الصناعة وزيادة نسب الاستثمار وتنشيط المبادلات التجارية دون أن ننسى المساهمة في امتصاص البطالة.

ويقصد بالمنطقة الحرة حسب "اتفاقية كيوتو" بأنها جزء من الإقليم أو الدولة أين يتم اعتبار السلع المنتجة أو المقدمة فيه خارج المنطقة الجمركية وغير خاضعة للضوابط والرسوم الجمركية، وهي على نوعين: مناطق حرة تجارية تخزن فيها البضائع بصورة رئيسية دون أن يتم تصنيفها أو معالجتها قبل تصديرها، ومناطق حرة صناعية حيث يتم فيها التصنيع لأغراض التصدير<sup>13</sup>.

وعليه فتمتاز هذه المناطق بإعفاءات وحوافز تشجع على جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي، حيث تتحرر الاستثمارات من القيود القانونية والإدارية والمالية، مما قد يساهم في رفع مستوى تنافسية المنتجات المصنعة في هذه المناطق وزيادة الحركة التجارية بكل حرية، وهذا يعد من بين ما تهدف إليه العولمة والمنظمة العالمية للتجارة التي تضم الكثير من الدول (157). وإذا نظرنا بعيدا إلى ما تصبو إليه هذه المنظمة فنرى أنه في الأخير هي تسعى لأن يكون العالم كمنطقة حرة تبادل فيها المنتجات بدون قيود. إلا أن الحديث عن مزايا هذه المناطق يجعلنا نعرض أيضا الانتقادات الموجهة لها والتي تتمثل في تأثير المستثمرين على الحكومات، هذه الأخيرة التي تقوم بدفع جزء من تكاليف إنشاء المصانع

<sup>13</sup> Rachid Tlemçani, « Etat, bazar et globalisation : l'aventure de l'infatih en Algérie », les éditions El Hikma, alger, 1999, p80.

وتقدم تنازلات فيما يتعلق بحماية البيئة والقوانين المواجهة لأشكال عديدة من الإهمال وسوء معاملة العاملين والمبالغة في التسهيلات الضريبية لسنوات عديدة، لتقوم بعدها الشركات المستثمرة بالانتقال إلى مكان آخر لكي تستمر في عدم دفع الضرائب. (على سبيل المثال: شهدت الأردن في ذلك جدل فيما يخض ظروف العمل والرواتب وساعات العمل وغيرها من المسائل الأخرى)<sup>14</sup>. فالامتيازات المقدمة للمستثمرين في المناطق الحرة قد لا تفي بالعرض المنتظر منها في حال تجاوز الحقوق الأساسية للعاملين فيها، وهي تؤكد هيمنة وسيطرة الشركات القوية التي تبقى تبحث عن استغلال كل الفرص للتقليل من تكاليفها ورفع إيراداتها.

تسعى الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وعليه ففكرة إنشاء منطقة حرة قد تطرح في ظل مواصلة تحرير السياسة التجارية كوسيلة من أجل تشجيع الاستثمار في القطاعات المنتجة (هذا الذي يبقى ضعيفا رغم الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ نهاية الثمانينات، ورغم الحوافز التي وضعتها الحكومة من أجل النهوض بالاستثمار وتحسين المنتجات التي تواجه منافسة المنتجات الأجنبية)، ولكن لا بد من حسن استغلال فوائد إنشاء منطقة حرة لأن مثل هذه المناطق لا تأتي بالإيجابيات فقط (كما ذكرناه أعلاه) وإنما لها تأثير سلبي كذلك على الدولة، وعليه لا بد من دراسة تلك الآثار ومدى أهمية وجود أو عدم وجود هذه المنطقة.

وتبلورت فكرة الجزائر لإقامة منطقة حرة فعليا في قانون الاستثمار رقم: 12/39 المؤرخ في 1993/10/05، وصدر المرسوم التنفيذي رقم 320/94 بتاريخ 1994/10/17 المتعلق بالمناطق الحرة لضبط الشروط العامة لإقامة وتسيير المناطق الحرة حيث أجاز التشريع إنشاء المناطق على التراب الوطني تتم فيها مختلف العمليات الاستيراد والتصدير والتخزين والتحويل وإعادة التصدير أي الأنشطة التجارية والخدماتية والصناعية وفق إجراءات مبسطة وبالعملات الأجنبية القوية القابلة للتحويل مسعرة من بنك الجزائر، بشرط أن تكون أنشطة الشركات موجهة للتصدير مع السماح بتسويق جزء من السلع والخدمات داخل الوطن وفق القوانين إلى تحكم وتنظيم التجارة الخارجية. تم اعتماد منطقة "بلارة" بولاية جيجل كمطقة تصدير صناعية حرة، وتم رسميا إنشائها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 106/67 المؤرخ في 1997/04/05<sup>15</sup>. والدافع من وراء إنشاء هذه المنطقة هو امتصاص البطالة من خلال جلب المشاريع الاستثمارية خاصة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر وترقية الصادرات خارج المحروقات التي تعاني دائما الجزائر من زيادتها، لكن في الواقع هذه المنطقة ورغم ما تمنحه من مزايا (موقعها، وتهيتها، المزايا

<sup>14</sup> محمد قاسم خصاونة، " الاستثمار في المناطق الحرة"، دار الفكر، الأردن، 2010، ص 47، 48.

<sup>15</sup> منور أوسرير، "دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)"، مجلة الباحث العدد

الممنوحة) إلا أنها لم تعرف نشاطا وم تجلب مستثمرين، وهذا يدل على أن الإعفاءات الضريبية والمزايا والضمانات لا تكفي لوحدها لجلب الاستثمار بل هناك عوامل أخرى مهمة يهتم بها المستثمر، فعلى سبيل المثال المستثمر الفرنسي لمصنع "رونو" رفض هذه المنطقة (رغم تمسك الجزائر بموقع بلارة) وفضل الجزائر أو وهران وذلك بسبب نقص اليد العاملة ذات الكفاءة حسب رأيه، وإذا كان ذلك فعلا السبب الجوهرى فلا شك في أن العمالة الماهرة من العوامل الرئيسية في جذب الاستثمار إلى المناطق الحرة. ويجري الحديث حاليا حول أكبر المستثمرات الجزائرية القطرية لإنشاء مصنع الحديد والصلب في هذه المنطقة، وهذا المصنع الذي من شأنه توفير العديد من مناصب الشغل وإعطاء دفع لصناعة الحديد والصلب بالجزائر والذي تستورد منه نسبة معتبرة رغم خصخصة مركب الحجار الذي كان من المنتظر أن يحسن من الإنتاج، إلا أن النتائج كانت سلبية وأسوء مما كانت عليه في السبعينات، فمن المنتظر من هذا المشروع أن يخفض على الأقل من استيراد الحديد والصلب وبذلك فهدف تطوير التصدير خارج المحروقات لم يتم بلوغه بعد.

### ج- تشجيع دور القطاع الخاص:

تعرف اقتصاديات العالم المزيد من التحرير الاقتصادي والانفتاح في ظل تغيير دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتقليصه وتحفيز دور القطاع الخاص، وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة المحلية والدولية. فبدأت أنشطة تنمية القطاع الخاص تبرز لتحقيق الأهداف الإنمائية خاصة في البلدان النامية، وتكمن أهمية تنمية القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي وتوفير مناصب شغل وكونه محرك للنشاط الاقتصادي وأكثر ديناميكية من القطاع العام أين يمكن أن نميز ذلك في النقاط التالية:

- يتميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة مع القطاع العام مما يؤدي إلى توفير في الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال الخدمات التي يوفرها.
- يتفوق القطاع الخاص على القطاع العام فيما يخص تجميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الأكثر ربحية الأمر الذي يساهم إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد.
- يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة والمنتجات وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي ورفع نوعية القوى العاملة البشرية مما يؤدي إلى الزيادة الإنتاجية.

كل هذه النقاط تدل على أنه إذا تم توفير المناخ المناسب للاستثمار المنتج قد يساهم ذلك في زيادة الإنتاج وتحسينه في ظل وجود المنافسة الداخلية والخارجية وترقية الصادرات للبلد.

وتعد الجزائر من الدول التي أعطت، منذ إتباع الإصلاحات الاقتصادية لفترة التسعينات، أهمية للقطاع الخاص الذي عرف تطورا منذ قانون 82 - 11 المؤرخ في 21 أوت 1982 (الذي اعتبر بمثابة تحول نوعي في التشريع المنظم للقطاع الخاص الوطني)



وخلق هيئات لدعم هذا القطاع (ANSEJ- ANDI)، هذا القطاع الذي كان معول عليه في المساهمة الكبيرة في التنمية والخروج من التخلف. ورغم المشاكل والعراقيل التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر (من مشكل التمويل، العقار، المشاكل الإدارية، السوق الموازية، ...) إلا أن عدد المؤسسات الخاصة في الجزائر عرف زيادة معتبرة، حيث تم تسجيل زيادة تقدر بحوالي 50 % خلال فترة (2001- 2006) أين انتقل عددها من 179.893 مؤسسة إلى 269.806 مؤسسة<sup>16</sup>.

ويتواجد القطاع الخاص أساسا بقطاع الخدمات بنسبة تتجاوز 45%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية (33,62%)، في حين لا تمثل المؤسسات الخاصة في القطاع الصناعي سوى 19% حسب إحصائيات سنة 2006. وما هو منتظر من خلال تشجيع قطاع الصادرات خارج المحروقات بفضل ديناميكية القطاع الخاص لم يتحقق بعد، حيث أن الاقتصاد الجزائري لم يتحرر من هيمنة تصدير المحروقات، وهذا ما يعكس ضعف القدرة التنافسية الخارجية حتى بعد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ونفس الإشكالية تطرح عند الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

### الخاتمة

لقد استثمرت الدول المتقدمة في تحرير سياساتها التجارية في غمرة الثورة الصناعية التي شهدتها هذه الدول فوسعت من أسواقها الخارجية وأكسبت منتجاتها قدرة تنافسية عالية ورفعت من قوة مراكزها التفاوضية، وهذا ما انعكس على استئثار الدول المتقدمة على ما نسبته 82% من إجمالي التجارة العالمية. في حين عجزت الكثير من الدول النامية على وضع خطة واضحة تشمل تحرير تجارتها الخارجية، بل إن العديد منها قام بتقليد السياسات التحريرية المنتهجة من الدول المتقدمة دون مراعاة لواقع اقتصادياتها وقدرة استيعابها لمثل هذا التحرر ما انعكس سلبا على مساهمة الدول النامية في التجارة العالمية التي لا تتعدى في أحسن أحوالها 17%.

وعلى الرغم من الفوائد الايجابية التي يتيحها التحرر التجاري على مجمل النشاط الاقتصادي للدولة من تنشيط الجهاز الإنتاجي ودفع عملية النمو الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص وتحسين وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات إلا أن هذا التحرر يجب أن تسبقه مجموعة من الترتيبات التي تخفف من صدمات التحرر الاقتصادي على النسيج الصناعي والاجتماعي، وتوفير الآليات البديلة لحماية الصناعات المحلية الناشئة التي ما فتأت تعرف منافسة غير عادلة من المنتجات الأجنبية، ولعل أن صناعة النسيج من أهم الصناعات التي عرفت اندثارا في الدول النامية كمصر وباكستان والهند. فأمال الدول

<sup>16</sup> إكرامي مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 145.

النامية المصدرة للمنتجات النسيجية كانت معقودة بمجرد توقيها على "اتفاقية الاوروغواي" حيث روج انه سوف تحقق دخلا مع التحرير التدريجي لتجارتها العالمية يصل إلى 300 مليار دولار، لكن بعد مرور خمسة سنوات من هذه الاتفاقية لم يتجاوز معدل النمو في حصتها 4,5% وهو ذاته المعدل قبل الاتفاقية. في حين ارتفعت صادرات الدول التي مارست قيودا على تجارة المنسوجات بـ 9%.

ومن ثم يستلزم على الدول النامية خلق تجارة، وليس تحريرها، عن طريق التوجه إلى استغلال مواردها وتنويع هياكلها الإنتاجية بشكل يسمح لها المشاركة في التجارة العالمية والتقليل من تبعيتها للدول المتقدمة التي عادة ما تستخدم طرقا غير أخلاقية للتأثير على الأسعار في السوق الدولية. ومثال ذلك ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من أجل المحافظة على أسعار الحبوب عند مستويات قياسية، باعتبارها أكبر مصدر للحبوب في العالم بنسبة تصل إلى 50% من إجمالي صادرات الحبوب في العالم، من خلال تحديد كميات الإنتاج ودفع تعويضات كبيرة للمزارعين من أجل الامتناع عن زراعة الحبوب. ولأجل ذلك، فالدول النامية ومنها الجزائر مطالبة بتطهير محيطها الاقتصادي وتحسين مناخها الاستثماري من خلال محاربة الفساد الذي استشري في ميادين شتى، والتعامل مع المتغيرات العالمية كالاستثمار الأجنبي المباشر والتحرر التجاري والمالي من منطلق المصلحة الوطنية وبما يتماشى مع مقتضيات الواقع المحلي.

## المراجع

## 1- باللغة العربية

## أ- الكتب

- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: نظرة عامة عن بعض القضايا، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- إكرامي مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2011.
- خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000.
- محمد صفوة قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2003.
- محمد قاسم خصاونة، " الاستثمار في المناطق الحرة"، دار الفكر، الأردن، 2010.

## ب- الدوريات والدراسات

- جمال الدين زروق، تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية، دراسات اقتصادية، العدد الأول، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2007
- عابد بن عابد العبدلي، تقرير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 27.
- منور أوسرير، "دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)"، مجلة الباحث، العدد 02، 2003.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية العربية في عالم متغير، سلسلة أوراق الجزيرة، العدد 11، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009.

## ج- أطروحات

- نسيم جبار، الشراكة الأوروبية المتوسطية: واقع وأفاق مع إشارة لمحاولة الجزائر، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

## د- وثائق الكترونية

- حسان خضر، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،

## 2- باللغة الفرنسية

## A- Livres

- Rachid Tlemçani, « Etat, bazar et globalisation : l'aventure de l'infitah en Algérie », les éditions El Hikma, alger, 1999.

## 3- باللغة الانجليزية

**A- Book**

- Michael Mandel, The Coming Internet Depression, Prentice Hall, London,2001.

